

reem.khalifa@alwasatnews.com



الأوسط، إضافة إلى الدور الذي تلعبه في رعاية المقدسات الإسلامية التي هي موضع تقدير على اعتبار أن السعودية تلعب على السدوم دور المدافع عن الإسلام والمسلمين في كل مكان.

استطاعت السعودية أن تلعب دوراً مؤثراً في مواجهة الأزمة المالية التي عصفت بدول العالم فهي تعد اليوم واحدة من دول مجموعة العشرين وهي ذات تأثير قوي على مستوى الاقتصاد العالمي وحركته.

وعند الحديث عن الشأن الداخلي السعودي فقد شهدت عدة تطورات في السنوات الأخيرة لعل أهمها إنشاء مركز للحوار داخل السعودية بهدف تشجيع الحوار الداخلي وهو ما يدل على أهمية الحوار بالنسبة لخادم الحرمين الشريفين على أنه شيء أساسي ومطلق حضاري.

العلاقات السعودية - البحرينية تعتبر إحدى الأسس الاستراتيجية في المنطقة، ومن هذا المنطلق لا نستغرب الحفاوة الرسمية والشعبية بزيارة خادم الحرمين الشريفين الذي يحل ضيفاً عزيزاً ومكرمياً في بلده الثاني البحرين.

ريم خليفة

مرحباً بالملك عبد الله

تشكل زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود للبحرين توجيهاً للعلاقات الخاصة التي تربط البلدين الشقيقين على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتأتي خصوصية العلاقات البحرينية السعودية، وارتكازها على ثوابت تاريخية طويلة في المخزون الكبير الذي يجمع البلدين فيما يتعلق بالتقارب والتنسيق الذي تجاوز العلاقات ومن التكامل الشامل في المجالات كافة وذلك وفقاً للثوابت والرؤى المشتركة والمحبة والأخوة التي تظل هذه العلاقات.

أما الساحة العربية والدولية فقد استطاع خادم الحرمين الشريفين منذ توليه مقاليد الحكم في العام 2005 وحتى اليوم أن يجعل من مبادرة مثل مبادرة السلام العربية مطروحة على الساحة الدولية بشكل قوي وحوارج لـ «اسرائيل» و الولايات المتحدة الأميركية التي تتحدث عن الدور السعودي لإحلال السلام في منطقة الشرق



hamad.algayeb@alwasatnews.com

الأوراق البحرينية في قمة المنامة



عبيدلي العبيدلي

ubaydli.alubaydi@alwasatnews.com

اليوم الأحد، الموافق 18 أبريل / نيسان 2010، تستقبل المنامة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود في زيارة يرى فيها الطرفان السعودي والبحريني أهمية خاصة في نقل علاقة البلدين المتميزة إلى حالة أرقى. ومن الطبيعي أن تتسع طاولة المحادثات كي تشمل، بالإضافة إلى القضايا المحلية، موضوعات إقليمية ودولية أخرى. لكن بعيداً عن كل ذلك، ورغم أهمية الكثير من تلك القضايا، هناك بعض الموضوعات التي تمتلك البحرين أوراقاً قوية من أجل إنجاح تلك القمة. وربما أن الأوان اليوم كي تفصح عنها المنامة، وتضعها، بصراحة ووضوح، على مائدة تلك المحادثات من أجل تعزيز دورها الإقليمي من جهة ولزيادة ثقلها في العلاقات الثنائية مع دولة من مستوى المملكة السعودية من جهة ثانية. وتتوزع تلك القضايا على أكثر من مستوى:

فعلى المستوى المحلي الداخلي، هناك الحديث السعودي المتزايد الباحث عن صيغة ملائمة لإجراء إصلاح سلمي تطويري في الأوضاع السعودية القائمة، ومما لاشك فيه أن مشروع الإصلاح البحريني الذي دشنته جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بشكل أرضية صلبة وتجربة غنية، رغم قصر عمرها الذي أطفا شعاعه العاشرة هذا العام، يمكن أن يبني عليه أي مشروع إصلاحي في هذه المنطقة. ليس المطلوب هنا نقل صورة مستنسخة من هذا المشروع، نظراً لبعض خصوصيات الساحة السعودية التي تتميز بها عن ظروف شقيقها البحرينية، لكن هذا لو توقف الطرفان البحريني والسعودي، وبظرة فاحصة وتقديرية عند المشروع، وحاولا قراءة تطوراتها، أو بالأحرى تعرجاتها التي عرفتها مسيرته، وعلى وجه الخصوص على المستوى السياسي، فربما وجدوا الكثير من المنطلقات المشتركة التي تدفعهما نحو استفادة أي مشروع إصلاح سياسي سعودي من التجربة البحرينية. وبالقدر ذاته فإن مراوحة المشروع الإصلاحي البحريني عند حدود المنامة، قد يقدده نسبة من حقتة الزخم التي هو في أمس الحاجة اليوم، كي ينتقل، كما كان متوقفاً له، من إطاره القطري الضيق، إلى أفقه الإقليمي الرحب. هذه الورقة البحرينية، لن تتعشع المشروع الإصلاحي البحريني فحسب، لكن ستضاعف من ثقل البحرين السياسي، على الصعيدين المحلي والعالمي.

على مستوى مجلس التعاون، هناك موضوع التوتر في العلاقات السعودية - الإماراتية، بعد أزمة مقر البنك المركزي، وخارطة الحدود على بطاقة الهوية الإماراتية من جهة، وهناك الجفوة بين الدوحة والرياض، والتي قلصت، دون أن تنهي بعض عناصرها الزيارات المتبادلة بين البلدين خلال الأشهر القليلة الماضية. وليس هناك أفضل من ملكة البحرين، بما لديها من علاقات مميزة مع الدولتين: الإمارات وقطر، كل على حدة من جهة، ومع الرياض، بطبيعة الحال، من جهة ثانية. ولربما أن الأوان لا يتبادر للبحرين، رغم صغر حجمها سكانياً، ودخلها مقارنة بالدول الثلاث، مستفيدة مما تحت أيديها من أوراق تتيح لها ممارسة هذا الدور الريادي في إصلاح ذات البين بين تلك العواصم الثلاث، على طريق إزالة الألقام من طريق العمل الخليجي المشترك.

على المستوى الإقليمي، ليس هناك أكثر سخونة اليوم من الملف النووي الإيراني، وفي القلب منه العلاقات الفارسية - العربية، وبالتالي فمن المنطقي أن يحظى

هذا الملف باهتمام العاصمتين، لما له من انعكاسات على مشروعات إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط الجديدة. وبخلاف ما قد يتوقعه البعض، فالتنوع العرقي والطائفي البحريني، يمكن أن يتحول هنا إلى عنصر إيجابي، وورقة قوية تزيل الذبول السلبية التي يحاول البعض استغلالها عند الحديث عن هذه الفئة من شعب البحرين. هناك فرصة تاريخية، أمام البحرين، ومن خلال الجاليات الإيرانية الأصلية ذات الولاة الراسخ للبحرين، أن تكون هذه الجالية البحرينية قناة الحوار، وجسر التواصل العربي - الفارسي. ينبغي أن نمتلك الشجاعة كي نعترف بوجود هذه الجالية الأصلية التي يحاول البعض تشويه صورتها وولائها، كي تشعر بالطمأنين وتمارس هذا الدور الإيجابي بين ضفتي الخليج، بعروبتها وفارسيتها. ولربما في وسع الوفد البحريني أن يبدي استعداداه، استعانة بعلاقات هذه الفئة، في الوصول إلى حوار بناء مشترك بين ضفتي حضارتيه العربية والفارسية.

تلك المستويات على تنوعها، تبقى في الميدان السياسي، لكن هناك ورقة قوية، وذات أهمية خاصة على المستوى الاقتصادي، وهي كون البحرين المركز الدولي للحركة المصرفية الإسلامية، التي أخذت الرياض على عاتقها دعمها وتعزيز حضورها على المستوى الدولي. ولربما أصبح الوقت مناسباً كي تقدم البحرين، بمشروع إستراتيجي عالمي يرتكز أساساً على البنية التحتية التي تمتلكها البنوك الإسلامية في البحرين، والحضور الدولي الذي تتمتع به تلك الحركة. هذا المشروع، ينبغي كي يحظى بالاهتمام السعودي، أن يكون جدياً على الصعيدين المالي والإستثماري من جهة، وذا أفق عالمي من جهة ثانية. وقد يستدعي الأمر الاستفادة من تجارب سعودية، لم تحقق الأهداف المطلوبة منها، نفذت في بعض الدول الآسيوية، كي نقي المشروع من أي من سلبيات تلك التجارب.

ولكي لا تتحول القمة إلى مجرد هتافات تتلاشى أصواتها بعد مغادرة خادم الحرمين أراضي البحرين، أو ملصقات تفاوتت مساحاتها، وفي بعض الأماكن حجوماً، تتهمت قبل أن يجف حبر المحادثات، على الطرف البحريني، دون استثناء الطرف السعودي، أن يفحص هذه الأوراق البحرينية، ففي مراجعتها الكثير من الفوائد التي يمكن أن نتمتع بها الطرفين، وينعم بها عباكاتاتها الإيجابية شعباً للملكتين.

التقاء الملكين... وآمال شعبين

دون أن يتوقف عند الجمارك ودون أن يقف في طابور طويل عند الجوازات قد يستغرق منه ساعات في بعض الأحيان! يكفي - هذا ما نتمناه - أن يبرز هويته - فقط - لكي يسمح بالمرور، ثم لا يتوقف عند شركات التأمين لأنه - هذا ما نتمناه - أن يكون التأمين مشتركاً بين البحرين ويمكن ترتيب ذلك بسهولة.

انتقال البضائع بين البحرين ينبغي أن يكون سهلاً وبدون جمارك لكي تتسارع حركة الاقتصاد ويستفيد المواطنون منها.

سيقول بعض: إن السعودية تمنع إدخال الخمور فكيف يمكن تطبيق ذلك الاقتراح؟! وأقول: إن البحرين دولة مسلمة تعرف أن بيع الخمور حرام، وأعرف أن معظم نوابها من ذوي الاتجاه الإسلامي فينبغي عليهم إصدار قانون يجرم بيعها وصنعها وهذا يحل المشكلة - أولاً - ويفيد البحرين اقتصادياً - ثانياً - فهل يفعلها إخواننا في البحرين؟! معاملة رعايا الدولتين بصورة متساوية في التوظيف والدراسة والمتاجرة والشراء والبيع والسكن وغير ذلك ضرورة حيوية لكي يشعر الجميع أنهم شعب واحد وليس شعبية تفرقها بعض الأمور.

وهنا أقترح على سفيري الدولتين أن يمضيا في هذا الاتجاه، وكذلك كل العقلاء المخضين، فالوحدة خير من جميع وجوهها، وحدة الهدف، ووحدة العمل!

وقد قرأت تصريحاً جميلاً لسعادة سفيرنا في البحرين عبدالمحسن المارك في صحيفة «الرياض» تحدث فيه عن عمق العلاقة بين البلدين وأنها ماضية في الاتجاه السليم - أشكره كثيراً وأتمنى أن يواصل عمله على تاصيل هذه العلاقة وتقويتها.

فرحت بهذه الزيارة لأنني أعرف عمق العلاقة بين الملكين، ولأنني أدرك أن هذه العلاقة سيكون لها مردود إيجابي على الشعبين.

أعرف أن ملكنا سيقابل باحتفاء كبير يليق بمكانته المتميزة، ومكانة بلدة، كما يليق - أيضاً - بملك البحرين وكرمه وأريحيته، هو وأهل البحرين جميعاً، وكلنا عيون تنتظر ماذا سيحدث هناك!

قاسم حسين

kassim.hussain@alwasatnews.com



أملاك هيدروديناميكية خاصة؟

اختارت «الوسط» أمس مانشيياً يقول إن الواجهة البحرية الغربية الجسري المحرق «أملاك خاصة»، وحسبما ورد في رد الحكومة على اقتراح مجلس النواب ببقاء تلك المنطقة ضمن الملكية العامة.

مضمون الخبر ليس سرّاً، بل هو أشبه بالسمر المكشوف. وبالنسبة لشخص مثلي لا يعرف في قضايا الأراضي والعقارات والإقطاعات، فقد سمعت ذلك قبل ثلاث سنوات من بعض البحارة المحرقين الذين راقفونا في الزيارات إلى «فشت الجارم»، بعدما شاعت أخبار عن وجود نية لبيعه بثمن بخس على إحدى الشركات الأجنبية. حينها تحول فشت الجارم إلى قضية رأي عام فأسهم ذلك كما يبدو في صرف النظر عن بيعة، حتى تداركه البرلمان بإعلانه محمية طبيعية.

الخبر المنشور أسس على عمودين بالصفحة الأولى، تضمن تفاصيل أكثر دقة ودقة، بالإشارة إلى أن البقعة المذكورة من جهة المحرق تتضمن منطقة مفتوحة للجميع، حيث تشمل واجهة بحرية عامة (ساحل الغوص)، ومرافق الصيدان. أما من جهة المنامة، فإن ملاك هذه الأراضي سيؤثرون واجهة بحرية مفتوحة للعموم بسمية كبيرة عند استغلال تلك الأملاك، وهو ما دفع الناس إلى أن تسأل لطمئن وتتوثق: ما هو الضمان؟ ومن هو الضامن؟ وهل هو الالتزام طوعي أو إجباري؟ وحسب أي قانون؟ وماذا لو تحولت إلى فنانق؟

الحكومة تحدثت عن وجود منطقة بحرية مفتوحة بين المنامة والمحرق، تتكفل بدورها في حركة التيارات البحرية، وذلك حسب الدراسات الهيدروديناميكية التي أجريت في هذا الشأن؛ وبصفتي إنساناً بسيطاً كالألف من أبناء ما يُسمى بـ «الشعب البحريني»، أعتزف بأنني فهمت كلمة «دراسات»، لكنني لم أفهم كلمة «هيدروديناميكية»؛ فالذي أعرفه منذ أيام الدراسة الابتدائية، هناك مواد كرويهيدرانية (مثل الأرزن والأكو والحلوى والرهش، وربما يدخل معها الأيسكريم)؛ وفي المدرسة الثانوية درسنا عن القنبلة الهيدروجينية والعياذ بالله! أما التيارات الهيدروديناميكية فلم نسمع بها إلا أمس! ونحن بحاجة إلى أحد الحادثيين من حزب البلاط، ليفسر لنا هذه الكلمة التي تستعصي على أفهام الكثير من البحرينيين والبحرينيات!

الحكومة ذكرت أن هذه المنطقة تعتبر مراً مهماً لحركة سفن خفر السواحل وقوارب الصيادين، وهي معلومة صحيحة مئة في المئة، فمن هنا ما يزال يخرج الكثير من الصيادين إلى مناطق الصيد التقليدية غرب وشمال البلاد، رغم قلة المحصول وتدمير الثروة السمكية بفعل عمليات الردم والدفان.

هذه المنطقة شاهداً حتماً للبحرنيين، لأنها واقعة بين عاصمتيهما القديمة والحديثة. وحتى القواعد من النساء والمعتدون من الرجال في بيوتهم، مرّوا بها ذات يوم حين سافروا عبر المطار. ولكي تدرج جمالها لا بد أن تنتقل بالقرب في هذا الجون الرابع الجميل، أو تعبر في قارب تحت أحد الجسور.

لقد أحسنت الحكومة صنعاً حين أوضحت للبرلمان أن «هذه المنطقة البحرية تساهم في إضفاء عنصر جمالي يتوفر في مناطق ساحلية وبحرية مفتوحة»؛ ولا تدرى هل هذه المسحة الجمالية هبة من الله منذ خلق هذه الجزر الصغيرة المتناثرة المعروفة بـ «البحرين»، أم أنها خضعت لقانون الطفرة الوراثة، فأصبحت في غاية الجمال بعدما تحولت الأراضي العامة إلى أملاك خاصة!

في دبي أعادوا إحياء الخور الذي كان يحتضر بفعل التلوث، وفي الكويت أعادوا بحث جون الكويت. أما عندنا ففتتحول المناطق البحرية المفتوحة إلى أملاك كرويهيدرانية خاصة!

أنيسة الشريف مكي

كاتبة سعودية

البحرين... القريبة من قلوبنا

قد يكون من نافلة القول، أن نعبر عن سعادتنا الغامرة بالزيارة الميمونة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية إلى ملكة البحرين للقاء أخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين...

هذه الزيارة التي تحمل في معانيها ودلالاتها عنوان الأخوة والمحبة والعلاقات الطيبة بين القائد والشعبين الكرعيين. مملكة البحرين حبيبة وقريبة من قلوبنا ملكاً وحكومةً وشعباً من قديم الزمان... علاقتنا بها علاقة متينة تشكل نموذجاً للعلاقات العربية - العربية، كما وأن روابط المحبة والإخاء والتعاون بين شعبينا متجذرة في عمق تاريخ مشترك، وهذا التاريخ، خير شاهد.

القائدان حفظهما الله ملهمان... لهما رؤية ثابتة وبعد نظر، ولهذا، فإن هذه الزيارة الميمونة كلها خير وبركة ونفع للشعبين والأمة، وأقل ما يمكن أن نقول عنها إنها زيارة لتعميق الروابط، وتجديد العهد وإعطاء المجال للتاريخ للمزيد من التسجيل المضيء والمشرّف.

قائدان عظيمان وأمينان على الشعوب العربية والإسلامية، ورجلا سلام عالمي بهذا الحجم رعاهما الله، خاصة في هذه الظروف الدولية والإقليمية الراهنة، ولا أشك في أن لديهما من الهمة العالية والحكمة السياسية والفكر الصائب والحرص علينا ما يحق تطلعنا وأمانينا كشعوب، ومن الله التوفيق سبحانه وتعالى.

وبلا شك، فإن هذه الزيارة تأتي توتيجاً للعلاقات الأخوية المتميزة بين القيادين والشعبين ودعم كبيراً لمسيرة التعاون المشترك خليجياً، ومن أهم الفرص للتعاون الاقتصادي والتجاري والتنموي.

ومن القلب، أتمنى من الله العليّ القدير أن يجازي عنا والدنا الحبيب خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء على كل ما يبذله من جهد كبير من أجل سعادتنا وراحتنا في الحاضر والمستقبل، وجعل كل ما يقدمه في ميزان حسنته، وأدام الله عزه وعن أخيه جلالة الملك حمد بن عيسى وفقهما لكل خير.